



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

يونيو | 2025

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

جدول المحتويات

3	موجز تنفيذي
---	-------------

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

5	1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7	2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12	1-2 النمو الاقتصادي
14	2-2 التحليل القطاعي
16	3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19	2-3 التطورات المصرفية
20	3-3 التطورات المالية
21	4-3 تطورات قطاع التأمين

موجز تنفيذي

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.8% في عام 2025، استناداً إلى أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، مما يشير إلى تعديل نحو الانخفاض بنسبة 0.5 نقطة مئوية عن تقديرات شهر يناير. كما راجع صندوق النقد الدولي أيضاً بشكل كبير توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة نحو الانخفاض بنسبة 0.9 نقطة مئوية إلى 1.8% لعام 2025، مشيراً إلى تزايد عدم اليقين بشأن السياسات، والتوترات التجارية، وتوقع ضعف النمو في الاستهلاك، باعتبارها دوافع رئيسية لهذه المراجعة. ومن المتوقع أن يشهد النمو مزيداً من الانخفاض ليصل إلى 1.7% في عام 2026. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، من المتوقع أن يتباطأ النمو 1.4% في عام 2025، مع تباطؤ منطقة اليورو بنسبة 0.8% بسبب حالات الضعف في التصنيع. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 3.7% في عام 2025، مع زيادة طفيفة إلى 3.9% في عام 2026. هذا وتظل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية معرضة لدرجة كبيرة لعدم اليقين على المستوى العالمي، بالإضافة للتوترات التجارية والفوارق الإقليمية. كما من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من النسبة المقدرة بـ 1.8% في عام 2024 إلى 3.2% في عام 2025، مدفوعاً بدرجة كبيرة بالنمو القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ويواصل التضخم العالمي توجّهه نحو الانخفاض باستمرار، مدفوعاً إلى حد كبير بتراجع التضخم في أسعار السلع. إلا أن ارتفاع أسعار السكن والنقل بشكل مستمر يحول دون تراجع الانخفاض على نحو أسرع، مما دفع بعض البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى إبطاء دورات خفض أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، حافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على نطاقه المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 4.25%-4.50% خلال الاجتماع الثالث على التوالي، في حين واصل البنك المركزي الأوروبي خفض أسعار الفائدة مع اقتراب معدلات التضخم من المستويات المستهدفة. ولم يظهر حتى الآن تأثير التضخم للتعريفات الجمركية الأخيرة في البيانات الواقعية. وفي ظل مؤشرات سوق العمل المتباينة نوعاً ما، وعدم اليقين المتواصل في السياسات (بما في ذلك حالات عدم اليقين الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية)، تقوم البنوك المركزية بتعديل سياساتها النقدية بعناية استناداً إلى البيانات الواردة، كما سيتوقف مسار الأوضاع المالية، من بين عوامل أخرى، على تطور التضخم، وحرية سوق العمل، والتطورات الجيوسياسية العالمية.

وتجاوزت التجارة غير الهيدروكربونية لدولة الإمارات 2.0 تريليون درهم في عام 2024، أي ما يعادل 139% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُمثل ذلك زيادة بنسبة 13.6% على أساس سنوي، مما يعكس التنفيذ الناجح لاستراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي، والعلاقات التجارية القوية مع الشركاء الرئيسيين. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الأداء القوي، مدعوماً باتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال عامي 2025 و2026، مما يعزز الاقتصاد الحقيقي.

ويتوقع المصرف المركزي أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي توسعاً بنسبة 4.4% في عام 2025، ثم زيادةً إلى 5.4% في عام 2026. ويُعزى هذا الأداء إلى الحركة القوية المتوقعة للأنشطة غير الهيدروكربونية، والزيادة القوية في القطاع الهيدروكربوني بعد تحديث خطط الإنتاج لمنظمة أوبك+. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة 4.5% في كل من عامي 2025 و2026، في حين من المتوقع أن ينمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة 4.1% في عام 2025، ثم يعقبه مزيدٌ من التوسع بنسبة 8.1% في عام 2026.

وبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات 1.4% في الربع الأول من عام 2025، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض تكاليف الطاقة. كما عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم نحو الانخفاض بشكل طفيف لعام 2025 إلى 1.9% من 2%، ويُعزى هذا التعديل بشكل أساسي إلى التوجّه نحو الانخفاض باستمرار في تكاليف النقل، كما تم كذلك تخفيض توقعات التضخم لعام 2026 إلى 1.9% من 2.1%.

وحافظ سوق مبيعات العقارات السكنية في دولة الإمارات على زخم قوي في الربع الأول من عام 2025، مع ارتفاع معاملات مبيعات العقارات السكنية بنسبة 12.6% على أساس سنوي، حيث شهدت معاملات المبيعات على الخارطة زيادةً بنسبة 17.0% على أساس سنوي، ما يعكس استدام اهتمام المستثمرين، في حين زادت مبيعات الوحدات الجاهزة بنسبة 5.2% على أساس سنوي، وانخفضت معاملات إيجار العقارات السكنية بنسبة 5.6% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025، وانخفض عدد عقود تجديد الإيجارات بنسبة 2% على أساس سنوي، في حين شهدت عقود الإيجارات المسجلة في الأونة الأخيرة انخفاضاً أكبر بنسبة 11.6% على أساس سنوي.

وحافظ قطاع السياحة في دبي على زخمه القوي في الربع الأول من عام 2025، من خلال جذب 7.15 مليون زائر، مما يمثل زيادة بنسبة 7% مقارنة بالربع الأول من عام 2024، ومعدل إشغال الفنادق بنسبة 83%، ويعكس هذا بداية قوية تُعزز مكانة المدينة كوجهة عالمية رائدة.

وتماشياً مع اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حافظ المصرف المركزي على سعر الفائدة الأساسي (سعر الأساس) الخاص به دون تغيير في شهر مايو عند نسبة 4.4%. وظلّ متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (DONIA - دنيا) عند 15 نقطة أساس تقريباً وهو أدنى في المتوسط من سعر الأساس، مما يعكس زيادة متواصلة في السيولة على مستوى النظام المصرفي. وظلت أوضاع السيولة والتمويل المواتية في النظام المصرفي بدولة الإمارات مدعومة بنمو في الودائع بأرقام مضاعفة بلغت نسبة 10.9% على أساس سنوي، في حين نما إقراض النظام المصرفي بنسبة 9.4% على أساس سنوي، وسط أوضاع اقتصادية محلية داعمة.

وظلت أسواق رأس المال محافظة على مسار نموها القوي. ففي الربع الأول من عام 2025، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 22.6% على أساس سنوي، وارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.9% على أساس سنوي. كما ظلت فروقات مقايضات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي منخفضة، مما يشير إلى اقتصاد منخفض المخاطر في دولة الإمارات، وإلى وضع مالي قوي، ومصدات حماية كبيرة في ميزانيات صناديق الثروة السيادية. كما شهد قطاع التأمين نمواً قوياً، مع ارتفاع كل من إجمالي الأقساط المكتتبة، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 13.8% و17.4% و18.3% على أساس سنوي، على التوالي، خلال الربع الأول من عام 2025. كما نمت المخصصات الفنية أيضاً بنسبة 18.7% على أساس سنوي، وحافظ القطاع على كفاية رأس مال ونسب أرباح قوية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4% في عام 2025 وإلى 1.5% في عام 2026، في حين يُتوقع أن يبلغ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 3.7% و3.9% في عامي 2026 و2026 على التوالي

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.8% في عام 2025 قبل أن ينتعش بنسبة 3.0% في عام 2026

من المتوقع انتعاش النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 1.8% في عام 2024 إلى 3.2% في عام 2025 ثم إلى 4.3% في عام 2026

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 2.8% في عام 2025 حسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2025. ويعكس هذا تعديلاً نحو الانخفاض بواقع 0.5 نقطة مئوية عن آخر تحديث للآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في يناير 2025. وبالنسبة لعام 2026، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.0%، وهو ما يقل بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في يناير. وتظل معدلات النمو المتوقعة هذه أدنى من المتوسط التاريخي البالغ 3.7% المسجل بين عامي 2000 و2019. ويأتي ضعف توقعات النمو العالمي نتيجة للتطورات المعاكسة، بما في ذلك التوترات التجارية المتصاعدة التي من المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية المطبقة، واستمرار عدم اليقين الاقتصادي عالمياً، وتقلّب الأسواق المالية.

الاقتصادات المتقدمة

بعد أن شهد النمو توسعاً بنسبة 1.8% في عام 2024، من المتوقع أن يعتدل في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4% في عام 2025 وإلى 1.5% في عام 2026. وتمثل هذه الأرقام تعديلات نحو الانخفاض بمقدار 0.5 و0.3 نقطة مئوية على التوالي، مقارنة بالتوقعات الصادرة في يناير. وتم تعديل توقعات النمو نحو الانخفاض في جميع الاقتصادات المتقدمة تقريباً.

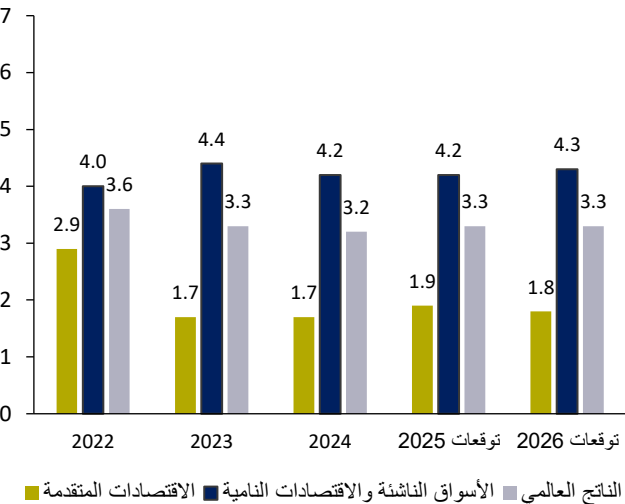
وتمت مراجعة توقعات النمو في الولايات المتحدة لعام 2025 بشكل كبير نحو الانخفاض بمقدار 0.9 نقطة مئوية لتبلغ 1.8% مقارنة بالتوقعات الصادرة في يناير. ويعكس هذا التعديل بشكل أساسي زيادة حدة عدم اليقين في السياسات، والتوترات التجارية، وتوقع نمو ضعيف في الاستهلاك. ومن المتوقع أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي مزيداً من الانخفاض إلى 1.7% في عام 2026، وهو أقل بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة، حيث من المتوقع أن تتواصل تأثيرات التعريفات الجمركية.

كما أنه من المتوقع أن ينخفض النمو في منطقة اليورو إلى 0.8% في عام 2025 قبل أن ينتعش بنسبة 1.2% في عام 2026، مع انخفاض بمقدار 0.2 نقطة مئوية لكلا العاملين عن التوقعات السابقة. وكان لهذا الانخفاض أن يكون أكثر شدة لولا عوامل معاكسة لذلك الانخفاض، كارتفاع الإنفاق على الدفاع، وارتفاع الأجور الحقيقية، والهبوط الحاد في أسعار النفط.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، تم تعديل النمو نحو الانخفاض بمقدار 0.5 نقطة مئوية ليبلغ 1.1% في عام 2025، مدفوعاً بشكل أساسي بالتعريفات الجمركية، وضعف الاستهلاك الخاص، وارتفاع عائدات السندات الحكومية، وارتفاع التضخم، بسبب زيادة الأسعار الخاضعة للرقابة. ومن المتوقع أن يتحسن النمو بشكل طفيف ليصل إلى 1.4% في عام 2026.

وبعد أن شهد الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 0.1% في عام 2024، من المتوقع أن يشهد توسعاً بنسبة 0.6% في عام 2025، ويعكس ذلك تعديلاً نحو الانخفاض بمقدار 0.5 نقطة مئوية. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين نظراً للتوترات التجارية، يظل النمو مدعوماً بالاستهلاك الخاص القوي بفضل نمو الأجور الحقيقية، والأرباح القوية للشركات. كما يُتوقع أن يظل النمو مستقراً عند 0.6% في عام 2026.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2025.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
3.0	2.8	3.3	3.5	3.6	الناتج العالمي
1.5	1.4	1.8	1.7	2.9	الاقتصادات المتقدمة
1.7	1.8	2.8	2.9	2.5	الولايات المتحدة الأمريكية
1.2	0.8	0.9	0.4	3.5	منطقة اليورو
1.4	1.1	1.1	0.4	4.8	المملكة المتحدة
0.6	0.6	0.1	1.5	0.9	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- إبريل 2025.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بشأن الأفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 3.7% في عام 2025، ثم يشهد انتعاشاً طفيفاً ليبلغ 3.9% في عام 2026، منخفضاً من 4.3% في عام 2024. تعكس هذه الأرقام تعديلات نحو الانخفاض بمقدار 0.5 و 0.4 نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بتحديث الصادر في يناير للأفاق الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أدائها القوي في النمو مقارنة بالمتوسط العالمي، تظل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية معرضة بدرجة كبيرة لعدم اليقين العالمي، والتوترات التجارية، مع فوارق إقليمية كبيرة.

وتواجه الاقتصادات الناشئة والنامية في آسيا، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، تطورات كبيرة معاكسة بسبب ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية. نتيجة لذلك، تم تعديل توقعات النمو في آسيا الناشئة والنامية نحو الانخفاض بمقدار 0.6 إلى 4.5% في عام 2025، وبمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى 4.6% في عام 2026.

كما تم تعديل توقعات النمو في الصين لعام 2025 نحو الانخفاض من 4.6% إلى 4.0%، في حين تم خفض التوقعات لعام 2026 من 4.5% إلى 4.0%. ويعكس هذا التعديل بشكل أساسي التأثير المتزايد للتعريفات الجمركية، والتي تقلل من الآثار المترتبة عن الارتفاع الإيجابي في عام 2024، وحزمة التحفيز المالي التي تم الإعلان عنها في العام الماضي. ويعزى انخفاض النمو المتوقع في عام 2025 بدرجة كبيرة إلى امتداد عدم اليقين بشأن السياسة التجارية، والتأثيرات المتبقية للتدابير التجارية. وعلى الرغم من تباطئه بشكل طفيف من نسبة 6.5% في عام 2024، يُتوقع أن يظل النمو في الهند قوياً ليبلغ 6.2% في عام 2025، مدفوعاً أساساً بالاستهلاك الخاص، وأن يرتفع بشكل طفيف إلى 6.3% في عام 2026. تمثل هذه الأرقام تعديلات نحو الانخفاض بمقدار 0.3 و 0.2 نقطة مئوية لعامي 2025 و 2026، على التوالي.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن ينخفض النمو من 2.4% في عام 2024 إلى 2.0% في عام 2025، وهو ما يمثل تعديلاً نحو الانخفاض بمقدار 0.4 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر يناير. ويرجع هذا التعديل إلى حد كبير إلى تشديد السياسة النقدية في عدة دول، فضلاً عن ارتفاع عدم اليقين والتأثيرات السلبية الملحوظة بالنسبة للمسيك نتيجة للتعريفات الجمركية الأميركية. ومن المتوقع أن يحقق معدل النمو انتعاشاً طفيفاً ليصل إلى 2.4% في عام 2026.

ويُتوقع أن ينخفض النمو في أوروبا الناشئة والنامية بشكل كبير من 3.4% في عام 2024 إلى 2.1% في عام 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النمو في روسيا، مدفوعاً بتباطؤ الاستهلاك الخاص، وضعف الاستثمار، وتباطؤ نمو الأجور. وبالإضافة لذلك، من المتوقع أن يؤثر تباطؤ النمو في تركيا على التوقعات الإقليمية، كما يُنتظر أن يستقر النمو عند 2.1% في عام 2026.

ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من 1.8% في عام 2024 إلى 3.2% في عام 2025، ويعزى بشكل كبير إلى النمو القوي في الإمارات والسعودية. ومع ذلك، لا يزال النمو الإجمالي المتوقع يُمثل تعديلاً نحو الانخفاض بمقدار 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة، مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض الإيرادات الهيدروكربونية، وإلى حد ما، القطاعات غير الهيدروكربونية. ومع ذلك، تظل القطاعات غير الهيدروكربونية (الخدمات المالية والتجارة والسياحة) تتسم بمرونتها، مستفيدة من إصلاحات التنويع الاقتصادي المتواصلة. كما تواصل مشاريع البنية التحتية أداء دور رئيسي في دعم التنويع في المنطقة. وفي عام 2026، من المتوقع أن يتسارع النمو بشكل كبير إلى 4.3%، مدفوعاً بانتعاش في إنتاج النفط بالإضافة إلى الأداء القوي للقطاع غير الهيدروكربوني.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
3.9	3.7	4.3	4.7	4.1	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.0	2.0	3.4	3.2	3.0	البرازيل
4.0	4.0	5.0	5.4	3.1	الصين
6.3	6.2	6.5	9.2	7.6	الهند

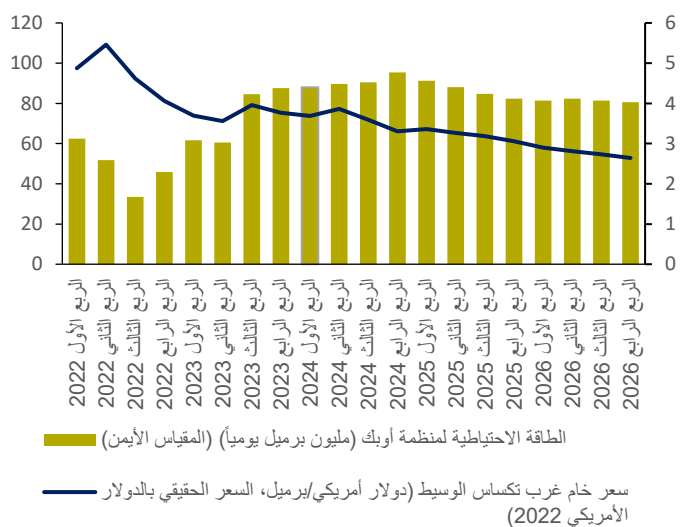
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - إبريل 2025.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
4.3	3.2	1.8	0.6	7.1	دول مجلس التعاون الخليجي
5.4	4.4	4.0	4.3	7.5	الإمارات
3.7	3.0	1.3	-0.8	7.5	السعودية
5.6	2.4	2.4	1.4	4.2	قطر
3.1	1.9	-2.8	-3.6	5.9	الكويت
3.6	2.3	1.7	1.2	8.0	عمان
3.0	2.8	2.8	3.9	6.2	البحرين

المصادر: المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - إبريل 2025. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2022 - 2024) والمصرف المركزي (2025 و 2026). ملاحظات: يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح للدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

واصلت العديد من البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة، كاستجابة لانخفاض معدلات التضخم

تختلف اتجاهات التضخم بين الدول، حيث تشهد الاقتصادات المتقدمة حركات مختلفة

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 5.7% في عام 2024 إلى 4.3% في عام 2025 وإلى 3.6% في عام 2026

التضخم العالمي

وفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2025، من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من 5.7% في عام 2024 إلى 4.3% في عام 2025، ثم إلى 3.6% في عام 2026. وقد يختلف تأثير التعريفات الجمركية الأخيرة على التضخم في مختلف الدول تبعاً لمستواها، وما إذا كان من المتوقع أن تكون مؤقتة أو دائمة، ومدى قيام الشركات بتعديل هوامش أرباحها للتعويض عن ارتفاع تكاليف الاستيراد، وما إذا كان يتم إصدار فواتير بالواردات بالعملة المحلية أو بالدولار الأمريكي.

التضخم في الاقتصادات المتقدمة

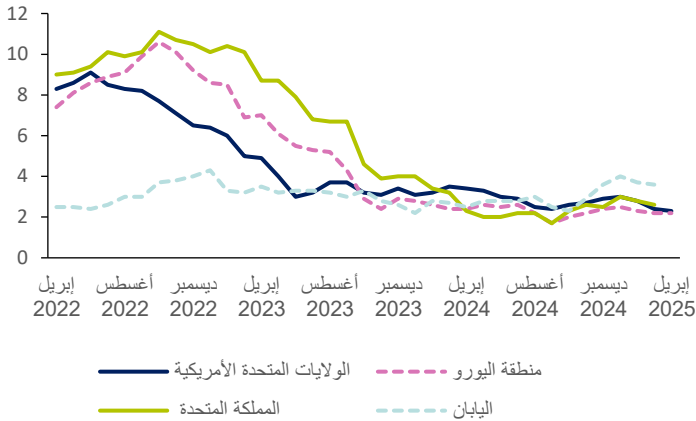
وفي الولايات المتحدة، بلغت نسبة التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي 2.3% على أساس سنوي في شهر إبريل 2025، مع إسهامات ملحوظة من المساكن والغذاء. وحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 4.25% - 4.50% في اجتماعه في شهر مايو، مشيراً إلى استمرار النشاط الاقتصادي في التوسع بوتيرة قوية.

وظل معدل التضخم في منطقة اليورو ثابتاً عند 2.2% في إبريل 2025، وارتفعت معدلات تضخم الخدمات التي تمت مراقبتها عن كثب، حيث بلغت 3.9% مقارنة بالنسبة السابقة البالغة 3.5%، مما يعكس عوامل موسمية مثل "تأثيرات عيد الفصح". كما أجرى البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه في شهر إبريل خفضاً آخر لأسعار الفائدة بلغ 25 نقطة أساس، ليصل سعر الفائدة إلى 2.25%.

وانخفض التضخم في المملكة المتحدة إلى 2.6% في شهر مارس، الأمر الذي زاد من الضغط على بنك إنجلترا لمواصلة تخفيف السياسة النقدية. واستجاب بنك إنجلترا بخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر مايو ليلبلغ 4.25%، وبشكل جزئي لمواجهة التطورات المعاكسة الناجمة عن تدابير التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة. إلا أنه، أدى انقسام غير متوقع في ثلاثة اتجاهات في تصويت لجنة السياسة النقدية في بنك إنجلترا في شهر مايو إلى كبح توقعات السوق لدورة التيسير المسرعة للفترة القادمة.

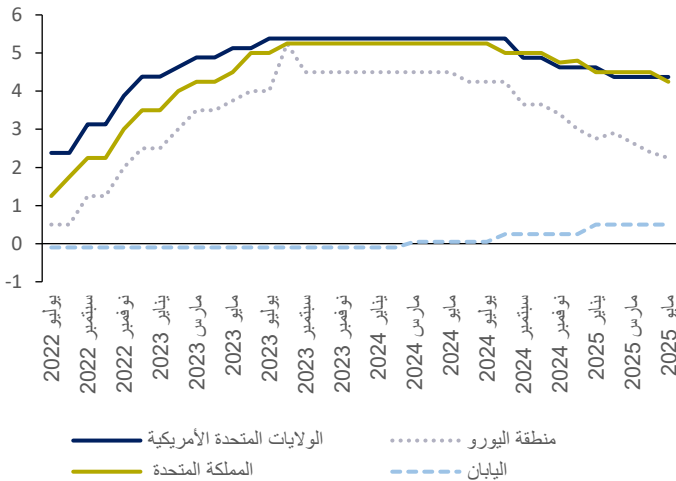
وارتفع معدل التضخم في اليابان بنسبة 3.6% على أساس سنوي في مارس 2025، وهو العام الثالث على التوالي الذي يكون فيه أعلى من هدف بنك اليابان بنسبة 2%. فقد حافظ بنك اليابان على سعر الفائدة عند 0.5% في اجتماعاته في شهري مارس وإبريل، مع أن المسؤولين أشاروا إلى أن مزيداً من إحكام السياسة قد يكون مبرراً. وأكد أعضاء بنك اليابان على مواصلة الحذر نظراً للتأثير الاقتصادي المحتمل لإجراءات التعريفات الجمركية الأمريكية.

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



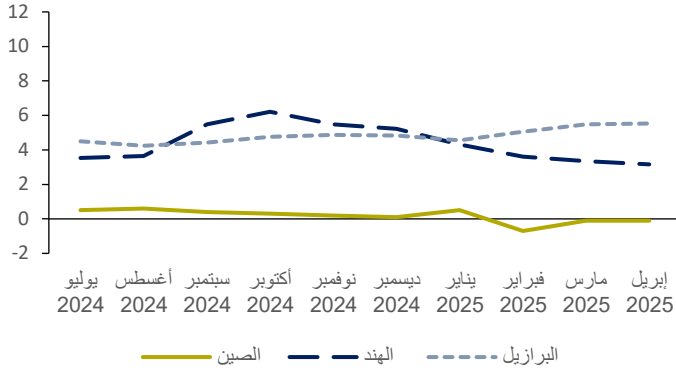
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



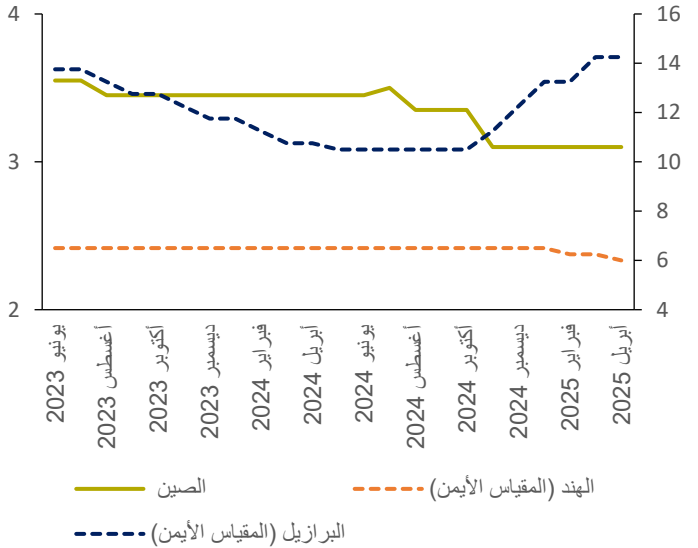
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



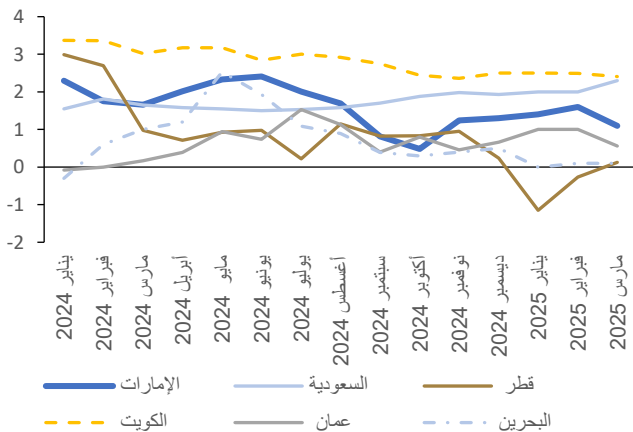
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

التضخم في الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل التضخم في الصين -0.1% على أساس سنوي في شهر إبريل 2025، ليكون الشهر الثالث على التوالي لتراجع التضخم، حيث كان الطلب المحلي الضعيف، والتوترات التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة، وعدم اليقين في سوق العمل، تأثير على أسعار المستهلك. فقد ظلت أسعار المواد غير الغذائية مستقرة، حيث قوبلت الزيادات المعتدلة في الإسكان والرعاية الصحية بانخفاض حاد في تكاليف النقل. وأظهرت أسعار المواد الغذائية إشارات على الاستقرار، مدعومة بانتعاش في تكاليف المواد الغذائية الطازجة، وسط طقس شديد وانقطاعات في الإمداد. وحافظ بنك الشعب الصيني على سعر الفائدة الأساسي على القروض لعام واحد دون تغيير عند 3.1%.

وانخفض معدل التضخم في الهند إلى 3.2% على أساس سنوي في إبريل 2025، مسجلاً ستة أشهر متتالية من الانخفاض. وكان هذا مدفوعاً بشكل أساسي بتخفيف أسعار المواد الغذائية، وتراجع تضخم أسعار المساكن. وشهد تضخم المواد الغذائية تباطؤاً كبيراً، مما يعكس تحسن ظروف العرض وانخفاض ضغوط التكاليف عبر فئات رئيسية. وفي حين ذلك، ارتفعت أسعار الطاقة بسبب التأثيرات الأساسية، على الرغم من أنها ظلت تحت السيطرة بشكل عام. وقد خفض بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء الخاص به بمقدار 25 نقطة أساس إلى 6% في اجتماعه في شهر إبريل، مشيراً لاستمرار انخفاض التضخم وتراجع الطلب المحلي.

وارتفع التضخم في البرازيل إلى 5.5% على أساس سنوي في إبريل 2025، وظل أعلى من هدف البنك المركزي البالغ 3% للشهر السادس على التوالي. وتواصلت الضغوط التضخمية في أسعار المواد الغذائية، والمشروبات، والسكن، والصحة، والرعاية الشخصية. وشهد التضخم في أسعار النقل اعتدالاً، ولكنه ظل مرتفعاً. ورفع البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة الخاص به بمقدار 50 نقطة أساس إلى 14.75% خلال اجتماعه في مايو، سعياً منه لمعالجة الضغوط المتواصلة على الأسعار، والاستعداد لحالة عدم اليقين بسبب السياسات الاقتصادية والتجارية.

وظل التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة إلى حد كبير في بدايات عام 2025، مع دوافع خاصة بكل دولة تعمل على تحديد حركات الأسعار. وبلغ معدل التضخم في دولة الإمارات 1.1% على أساس سنوي في شهر مارس 2025، يعزى بشكل أساسي إلى زيادة تضخم السلع غير المتداولة. كما سجلت كل من قطر والبحرين معدل تضخم بلغ 0.1% على أساس سنوي في شهر مارس، مع انخفاض الضغوط على الأسعار عبر معظم الفئات. وتراجع معدل التضخم في الكويت إلى 2.4% على أساس سنوي في مارس، ما يعكس تباطؤ النمو في المواد الغذائية وخدمات السكن والخدمات الأخرى، في حين ارتفعت أسعار المفروشات والتعليم. وارتفع معدل التضخم في السعودية إلى 2.3% على أساس سنوي في مارس، مدفوعاً بارتفاع تكاليف المواد الغذائية وخدمات التعليم، في حين تراجع التضخم في قطاع الإسكان والمرافق. وكانت عمان قد سجلت أدنى معدل تضخم في المنطقة عند 0.6% على أساس سنوي في مارس، مدفوعاً بانخفاضات في أسعار المواد الغذائية وتراجع التضخم في أسعار النقل.

وفي شهر مايو 2025، حافظت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير، تماشياً مع ترتيبات ربط العملات، بعد تعديلات سابقاً. وحافظ البنك المركزي السعودي على سعر إعادة الشراء الخاص به عند 5.0%، دون تغيير منذ خفضه في ديسمبر 2024. وحافظت قطر على ثبات سعر الفائدة على القروض عند 5.1%، وأبقت الكويت سعر الخصم عند 4.0%، بعد خفضه في سبتمبر 2024. كما حافظت عمان والبحرين على أسعار الفائدة دون تغيير عند 5.0% و 5.25% على التوالي.

1-3 تطورات الأسواق العالمية

اشتدت الأوضاع المالية العالمية، مع تزايد التقلبات والتوترات التجارية المتواصلة

تباينت توجهات أسعار السلع الأساسية وسط المخاطر الجيوسياسية، وضعف الطلب، والتوترات التجارية

واصل النمو في التجارة الخارجية للسلع غير الهيدروكربونية ارتفاعه

الأوضاع المالية العالمية

شهدت الأوضاع المالية العالمية فترة من التشديد، لا سيما في شهر إبريل، مدفوعاً بفرض تعريفات جمركية في ما سمي "يوم التحرير"، مما أسهم في زيادة تقلب الأسواق وتزايد عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي. إلا أنه تراجعت حدة هذه الأوضاع لاحقاً، وعادت إلى مستوياتها السابقة في أعقاب عدد محدود من الاتفاقيات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وعلى الرغم من هذا التيسير، فإن التطورات الأخيرة، بما في ذلك التغيرات في سياسات التجارة العالمية والتوترات الجيوسياسية المتجددة، دفعت الأسواق إلى إعادة تقييم المخاطر العالمية. فقد شهدت أسواق الأسهم هبوطاً حاداً، ولا سيما في أوائل شهر إبريل، في حين اتسعت الفروقات في أسعار السندات السيادية بالنسبة للعديد من الأسواق الناشئة. وفيما حصل بعض الانتعاش في أعقاب تحسن توجهات المستثمرين، لا تزال الحالة العامة يشوبها الحذر. تؤدي التقييمات العالية عبر فئات الأصول والمخاوف المتبقية بشأن القدرة على تحمل الديون في الاقتصادات التي تعتمد على الاستدانة بشكل كبير إلى زيادة احتمالية المزيد من الاضطرابات في الأسواق، وتحديداً إذا تباطأ النمو العالمي أكثر من المتوقع، مع ارتفاع معدلات التضخم.

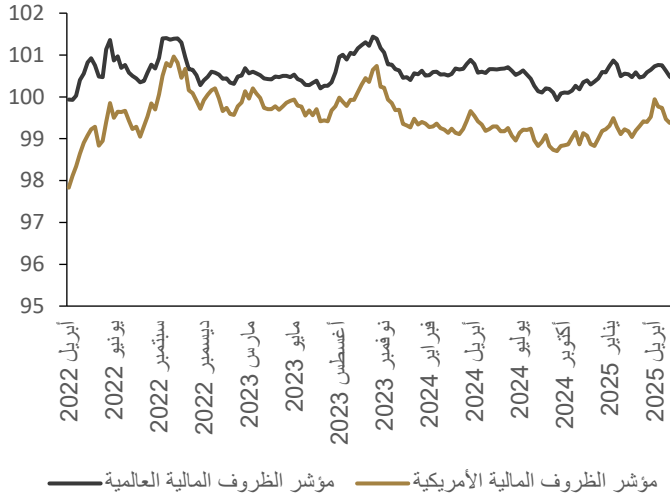
وفي الولايات المتحدة، ظلت الأوضاع المالية تشهد تقلبات وسط التوترات المتزايدة للتعريفات الجمركية وعدم اليقين في السوق. فقد شهدت أسواق الأسهم تقلبات ملحوظة في شهر إبريل، مدفوعة بقلق المستثمرين إزاء الاضطرابات التجارية، والضغط التضخمي، وحالات عدم اليقين المالية. وتبعاً لذلك، شهدت عائدات الخزينة تقلبات، مما أبرز حساسية السوق المستمرة تجاه التطورات الاقتصادية والسياسات، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تحديات للتصورات التقليدية لسندات الخزينة الأمريكية باعتبارها الأصول الرئيسية التي تعتبر ملاذاً آمناً، وهو أحد التحولات التي من المحتمل أن تنعكس في الارتفاع المتزامن لأسعار الذهب. وتظل توجهات المستثمرين يشوبها الحذر، مما يعكس تزايد توقعات بشأن العجز عن السداد، والمخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون، والضغط المستمر للتضخم، ومخاطر الاقتصاد الكلي على نطاق أوسع.

السلع الأساسية

انخفضت أسعار نفط خام برنت بنسبة 7%، إلى 67.7 دولاراً للبرميل الواحد في شهر إبريل منخفضة من 72.6 دولاراً في مارس، وسط تعديلات إنتاج أوبك+ وضعف الطلب، لا سيما من الصين. كما كان للتوترات التجارية مزيد من التأثير على التوجهات على الرغم من مخاطر العرض المتواصلة. وبشكل مماثل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى متوسط 3.4 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في إبريل، من 4.2 دولاراً في شهر فبراير، على الرغم من أنها لا تزال أعلى من مستواها في شهر ديسمبر البالغ 3.0 دولار، ما يعكس تراجع زخم ارتفاع سعرها بعد أشهر من الزيادات.

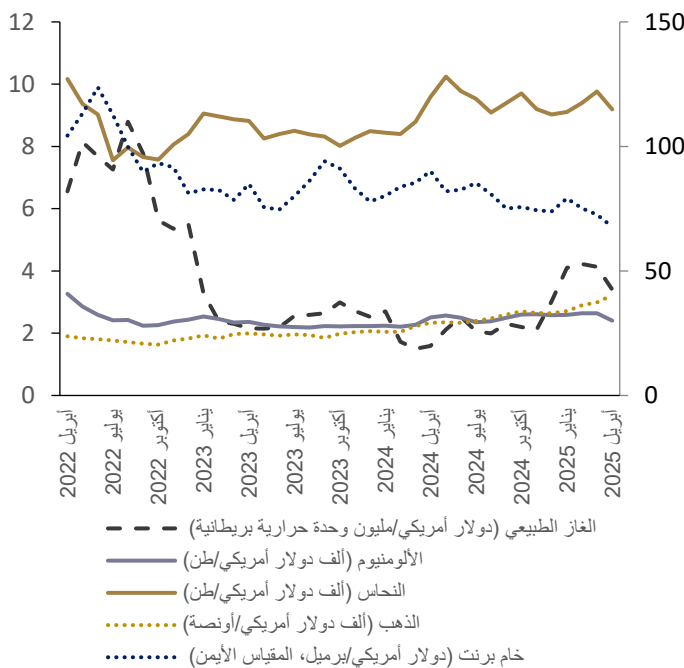
وارتفعت أسعار الذهب في شهر إبريل 2025 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، متجاوزة 3,400 دولاراً للأونصة، حيث سادت توجهات عدم تحمل المخاطر وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وجاء هذا الارتفاع بعد فرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المخاوف من التضخم. ومع تعرض أسعار الأسهم للضغوطات وضعف الدولار، ارتفعت أسعار الذهب بنسبة 38.1% على أساس سنوي. وفي الوقت ذاته، انخفضت أسعار النحاس والألومنيوم بواقع 4.2% و 5.0% على أساس سنوي على التوالي، وسط إشارات على انخفاض الطلب من بعض القطاعات واستمرار عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي.

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



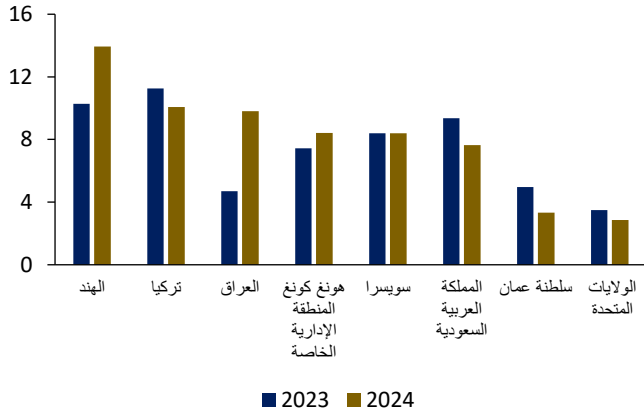
المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية



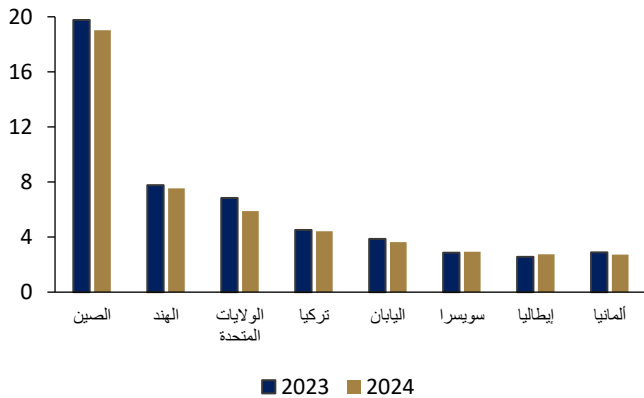
المصدر: بلومبيرغ.

الرسم البياني 10.1. الصادرات غير الهيدروكربونية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير الهيدروكربونية)



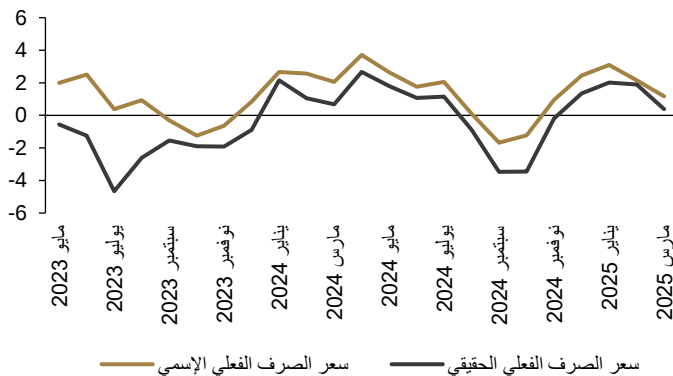
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 12.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية* (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي

* الزيادة تعني ارتفاع في قيمة العملة والانخفاض يعني تراجع في قيمة العملة

وفي شهر إبريل 2025، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 7.6% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع أسعار الحبوب، والألبان، واللحوم، في حين انخفضت أسعار السكر والزيت النباتية. وخلال الربع الأول من عام 2025، حققت أسعار المواد الغذائية ارتفاعات شهرية متواصلة وسط التشديد على العرض عالمياً، مع توجّه المخاطر نحو الارتفاع، بسبب سوء الطقس، والقيود الجديدة على التجارة التي تؤثر على السلع الزراعية.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفعت التجارة الخارجية للسلع غير الهيدروكربونية خلال عام 2024 بنسبة 13.6% على أساس سنوي، متجاوزة 2.8 تريليون درهم (ما يعادل 139% من الناتج المحلي الإجمالي).

وشهدت الصادرات غير الهيدروكربونية ارتفاعاً كبيراً بنسبة 29.3% خلال فترة التقرير مقارنة بالعالم السابق، وبلغت 544.3 مليار درهم. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة كبيرة في صادرات الذهب والمجوهرات. وكانت الهند الشريك الأول لدولة الإمارات في الصادرات غير الهيدروكربونية، بنسبة 13.9% من إجمالي الصادرات غير الهيدروكربونية، تليها تركيا (10.1%) والعراق (9.8%). وكانت أكثر السلع غير الهيدروكربونية المصدرة هي الذهب بنسبة 50.3% من إجمالي الصادرات غير الهيدروكربونية، تليه المجوهرات (4.8%) ومنتجات التبغ (4.3%).

وارتفعت عمليات إعادة التصدير بنسبة 3.8%، وبلغت قيمتها الإجمالية 639.5 مليار درهم خلال عام 2024. وكانت المملكة العربية السعودية، بحصة بلغت 14.9%، الوجهة الرئيسية لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (11.1%)، ثم الهند (6.5%). وسيطرت معدات الاتصالات على عمليات إعادة التصدير، وشكّلت 18.6% من إجمالي إعادة التصدير، بينما كان الألماس (9.1%) والمركبات (6.7%) أيضاً من بين أكثر السلع المعاد تصديرها.

وارتفعت الواردات بنسبة 13.3% خلال عام 2024 وبلغت 1.6 تريليون درهم. وتُعزى الزيادة إلى النمو القوي في القطاع غير الهيدروكربوني، وإلى حركة مواتية في أسعار الصرف مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين. وكانت الصين المصدر الأكبر للواردات لدولة الإمارات، حيث شكلت 19.0% من إجمالي الواردات، تليها الهند (7.5%) والولايات المتحدة (5.9%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 24.1% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً، في حين كانت معدات الاتصالات والمركبات السلع الثانية والثالثة الأكثر استيراداً وبلغت حصتهما 9.5% و6.5% على التوالي.

سعر الصرف

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي للدهرم، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للعملة الوطنية مقابل سلة من الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 1.2% على أساس سنوي في شهر مارس 2025. وبشكل مشابه، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 0.4% مقارنةً بالعام السابق، مما يعكس انخفاضاً في معدل التضخم في دولة الإمارات في مقابل شركائها التجاريين.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

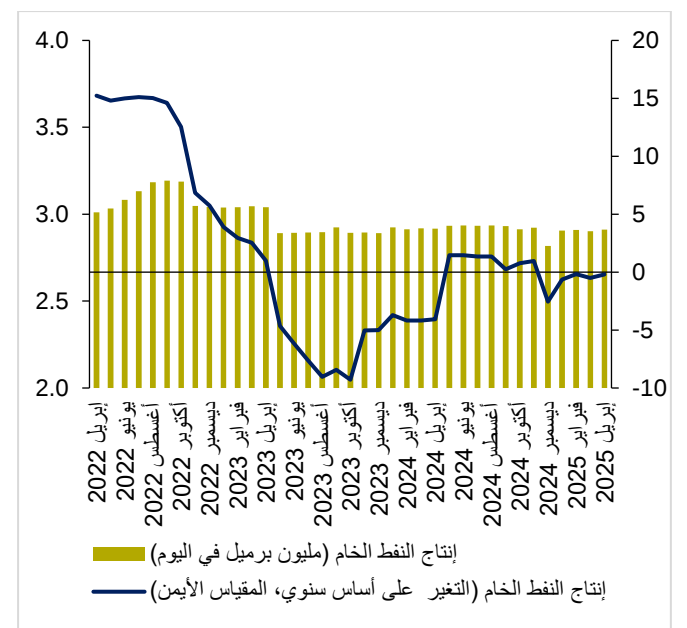
يُتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني في عامي 2025 و2026	يُتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً خلال العامين 2025 و2026	يُتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انتعاشاً بنسبة 4.4% في عام 2025، ومزيداً من التسارع إلى 5.4% في عام 2026، من 4.0% في عام 2024
--	--	---

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	2024	2023	2022	
5.4	4.4	4.0	4.3	7.5	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.5	4.5	5.0	7.0	7.0	الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
8.1	4.1	1.0	-3.0	8.9	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2024-2022) والمصرف المركزي (2026-2025).

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الاقتصاد الإماراتي نمواً بنسبة 4% خلال عام 2024. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بتوسع الأنشطة غير الهيدروكربونية بنسبة 5% وانتعاش القطاع الهيدروكربوني بنسبة 1%. وفي عام 2025، خفض المصرف المركزي توقعاته بشأن النمو بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى 4.4%. ويعكس هذا التعديل تأثيرات تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع عدم اليقين وانخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من هذا التعديل، فإن النمو المتوقع لعام 2025 يظل أعلى مما تحقق في عام 2024. وبالنسبة لعام 2026، تم أيضاً تعديل توقعات النمو نحو الانخفاض بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى 5.4%، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى ضعف الطلب الخارجي وتراجع أسعار النفط.

وعلى الرغم من أن الآفاق المستقبلية تظل إيجابية، تحيط بتوقعات النمو لعامي 2025 و2026 مخاطر كبيرة. فعلى الجانب السلبي، تنشأ المخاطر من حالات عدم اليقين بشأن السياسات التجارية العالمية التي لم يتم حلها، والتأثيرات الحادة لانخفاض أسعار النفط على القطاع غير الهيدروكربوني. وتشمل الإمكانات الإيجابية، التنفيذ الناجح لأجندة الإصلاح إلى جانب استراتيجيات التنويع، وتوقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة وصفقات تجارية، ومشاريع استثمارية، وزيادة إدماج الذكاء الاصطناعي، مما يمكن أن يعزز مرونة الاقتصاد وأدائه.

الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني نمواً بنسبة 4.5% في عام 2025، ومن المتوقع أن تظل نسبة النمو ثابتة في عام 2026. ويُعزى هذا النمو المستدام بشكل أساسي إلى الخطط والسياسات الاستراتيجية للحكومة والهادفة إلى جذب استثمارات أجنبية، وتعزيز الابتكار، وتشجيع القطاعات الرئيسية غير الهيدروكربونية، مثل التصنيع، والسياحة، والنقل، والاقتصاد الرقمي، والتي تتماشى مع المبادرات الوطنية الرئيسية ضمن رؤية "نحن الإمارات 2031".

الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.9 مليون برميل يومياً، أي بانخفاض قدره 0.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. إلا أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال هذا العام، وفقاً لحصص إنتاج أوبك+، كما ارتفع إنتاج الغاز في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 2.0% على أساس سنوي.

واستناداً لخطط إنتاج أوبك+، وكذلك الأنشطة الجارية والمخطط لها في قطاع النفط والغاز، من المتوقع أن ينمو القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 4.1% في عام 2025، يليه توسع أكثر بنسبة 8.1% في عام 2026.

الإيرادات والمصروفات الحكومية

تواصل دولة الإمارات إثبات وضعيتها المالية قوية ومستدامة، مدعومة بمستويات منخفضة من الديون الحكومية، وفوائض مالية قوية ومستمرة خلال السنوات الأخيرة. في عام 2024، بلغ الفائض المالي 109.6 مليار درهم (5.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بانخفاض طفيف عن 111.7 مليار درهم (5.9% من الناتج المحلي الإجمالي) المسجل في عام 2023.

وارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية العامة بنسبة 1.2% في عام 2024، ليصل إلى 553.4 مليار درهم، أي ما يعادل 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا النمو مدفوعاً أساساً بزيادة كبيرة بنسبة 15.5% في إيرادات الضريبة، لتعويض عن انخفاض بنسبة 20.3% في فئات الإيرادات الأخرى. وقد أصبحت الإيرادات الضريبية مكوناً متزايد الأهمية في الدخل الحكومي، حيث ارتفعت من 53.2% من إجمالي الإيرادات في 2022 إلى 58% في 2023 ثم إلى 66.2% في 2024.

وارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 2% على أساس سنوي إلى 443.8 مليار درهم في عام 2024، لتشكل 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمبلغ 435 مليار درهم (23.0% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023. وكان الارتفاع مدفوعاً بزيادة الإنفاق على تعويضات الموظفين (بارتفاع 3.3%)، واستهلاك السلع والخدمات (بارتفاع 7.6%)، والمنافع الاجتماعية (بارتفاع 13.4%). وخفف من هذه الزيادات جزئياً انخفاض بنسبة 50.5% في المصروفات الأخرى.

كما زادت المصروفات الرأسمالية للحكومة العامة بنسبة 7.1% إلى 34.9 مليار درهم في عام 2024، لتعكس الالتزام المتواصل لدولة الإمارات بتطوير البنية التحتية على نطاق واسع وتحسين بنيتها الاقتصادية والاستثمارية.

وعلى المدى المتوسط، تظل الآفاق المستقبلية للقطاع المالي بدولة الإمارات مواتية. ومن المتوقع أن يظل سعر النفط المرتفع مالياً - سعر النفط الضروري لتوازن الموازنة منخفضاً نسبياً، في حين من المتوقع أن ترتفع الصادرات الهيدروكربونية تدريجياً خلال السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن تعزز هذه التطورات الوضع المالي للدولة على المدى المتوسط.

مؤشر مديري المشتريات

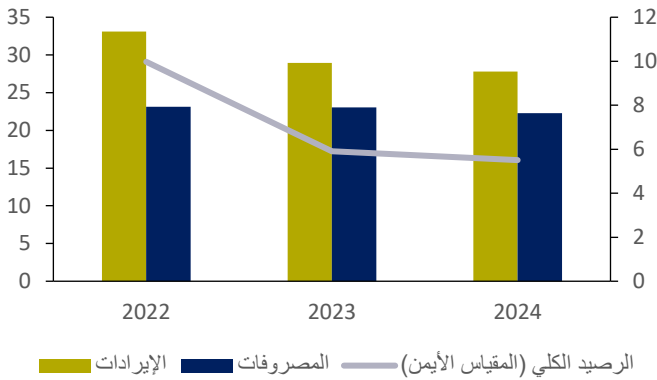
ظل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير الهيدروكربوني في دولة الإمارات في نطاق توسعي في إبريل 2025، رغم بوادر استقرار الزخم. وظل مؤشر مديري المشتريات بدولة الإمارات ثابتاً عند 54 للشهر الثاني على التوالي، مما يشير إلى استمرار نمو الأعمال ومرونتها في مواجهة حالات عدم اليقين العالمية. إلا أن المؤشر في دبي سجل انخفاضاً طفيفاً إلى 52.9 في شهر إبريل من 53.2 في شهر مارس، ما يعكس تراجعاً في النشاط التجاري. وعلى الرغم من هذا الاعتدال، تواصل القطاعات الرئيسية مثل التصنيع، والسياحة، والنقل، والتجارة في دفع النمو غير الهيدروكربوني للإمارة، مدعومة بأجندة التنويع المستمرة للحكومة.

الأجور

ارتفع عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور² لدى المصرف المركزي بنسبة 7.4% على أساس سنوي في مارس 2025، في حين ارتفع متوسط رواتب الموظفين بنسبة 3.5% على أساس سنوي³. وتشير هذه المؤشرات للتوظيف ونمو الأجور إلى جاذبية متواصلة لدولة الإمارات وتؤشر على استهلاك محلي قوي ونمو مستدام للناتج مستقبلاً.

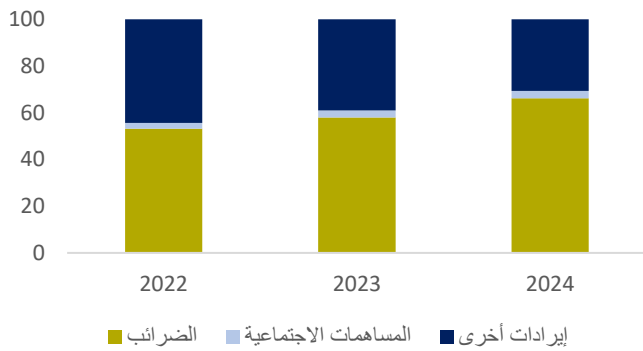
² البيانات هي كما في منتصف مايو 2025.

الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



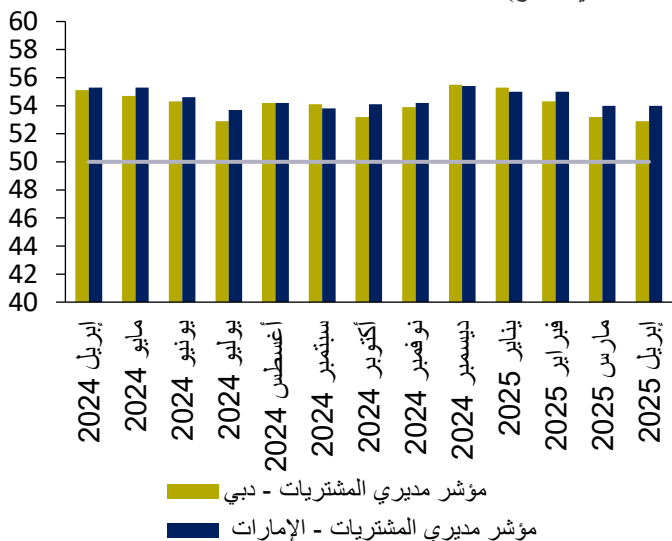
المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الرسم البياني 3.2. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصة من إجمالي الإيرادات (%)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمصرف المركزي.

الرسم البياني 4.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

³ تم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

2-2 التحليل القطاعي

استقبلت دبي 7.15 مليون مسافر في الفترة من يناير إلى إبريل 2025، بزيادة قدرها 7% على أساس سنوي

تظل قطاعات الطيران والسياحة بدولة الإمارات دوافع محورية في أجندة التنويع الاقتصادي في الدولة

واصل سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات إظهار زخم قوي في الربع الأول من عام 2025

العقارات السكنية

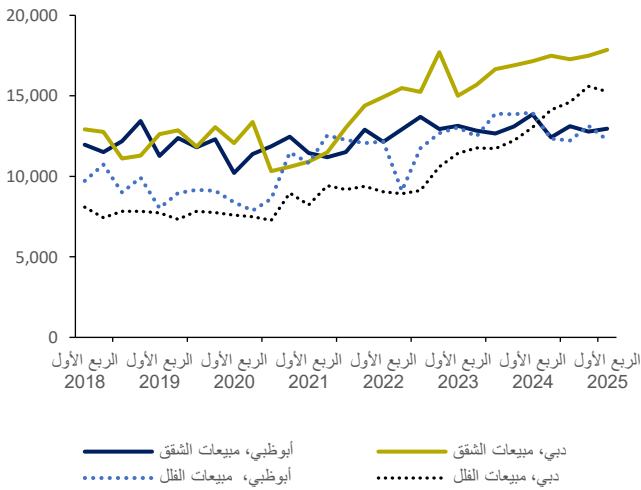
حافظ سوق مبيعات العقارات السكنية بدولة الإمارات على زخمه القوي في الربع الأول من عام 2025، مع ارتفاع المعاملات في أبوظبي ودبي بنسبة 12.6% على أساس سنوي. وأظهرت معاملات المبيعات على الخارطة نمواً بنسبة 17.0% على أساس سنوي، ما يعكس اهتمام المستثمرين المتواصل، في حين شهدت الوحدات الجاهزة نمواً بنسبة 5.2% على أساس سنوي. وارتفعت مبيعات الفلل بنسبة 27.7% على أساس سنوي، وارتفع عدد الشقق المباعة بنسبة 10.3% على أساس سنوي.

وانخفض متوسط سعر مبيعات الشقق والفلل في أبوظبي خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبتي 6.5% و 12.1% على التوالي. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تحوّل في نشاط المعاملات نحو مواقع الطبقة المتوسطة والمنخفضة في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بتركيز أعلى على مبيعات المواقع الرئيسية في الفترة ذاتها من العام الماضي. وارتفع متوسط أسعار بيع الفلل في دبي بنسبة 17.2% على أساس سنوي، في حين سجلت أسعار الشقق ارتفاعاً أكثر اعتدالاً بنسبة 4.1% على أساس سنوي.

وانخفضت معاملات الإيجار في أبوظبي ودبي في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 5.6% على أساس سنوي. وانخفض عدد عقود الإيجار المجددة بنسبة 2% على أساس سنوي، في حين شهدت عقود الإيجار المسجلة حديثاً انخفاضاً أكبر بنسبة 11.6% على أساس سنوي. كما انخفض حجم الشقق المؤجرة في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 5.5% على أساس سنوي، وانخفض عدد إيجار الفلل بنسبة 6.0%.

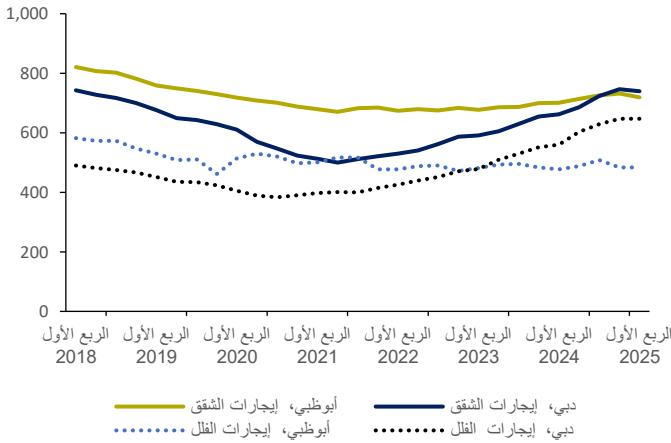
وعلى الرغم من تباطؤ أحجام المعاملات، فقد ارتفع متوسط سعر إيجار الشقق في أبوظبي خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 2.7% على أساس سنوي، في حين ظلت إيجارات الفلل مستقرة نسبياً، مرتفعة بنسبة 1.3% على أساس سنوي. وظلت أسعار الإيجارات في دبي في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفع متوسط إيجار الشقق بنسبة 11.7% على أساس سنوي، في حين شهدت إيجارات الفلل ارتفاعاً أكثر بنسبة 15.6% على أساس سنوي.

الرسم البياني 5.2. متوسط أسعار مبيعات المساكن (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات المصرف المركزي استناداً إلى بيانات من مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأموال في دبي.

الرسم البياني 6.2. متوسط الإيجارات السكنية (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات المصرف المركزي استناداً لبيانات من مركز أبوظبي العقاري ودائرة الأراضي والأموال في دبي.

السياحة والضيافة

حافظ قطاع السياحة في دبي على زخمه القوي خلال الربع الأول من عام 2025، حيث استقطب 7.15 مليون زائر، بزيادة قدرها 7% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ويعكس هذا بداية قوية تُعزز مكانة المدينة كوجهة عالمية رائدة.

وأظهر قطاع الضيافة أيضاً مرونة، حيث بلغت نسبة إشغال الفنادق 83% في شهر إبريل 2025، بزيادة مقارنة بنسبة 81% في الفترة ذاتها من العام الماضي. وظلت الإيرادات لكل غرفة متاحة ثابتة، مما يعكس استمرار الطلب في مختلف القطاعات السياحية الرئيسية. وتسلبت هذه النتائج الضوء على النجاح المتواصل لجهود دبي لتعزيز تجارب الزوار والاتصال العالمي، ودعم النمو الاقتصادي غير الهيدروكربوني على نطاق أوسع وتعزيز الثقة في استراتيجية السياحة للإمارة على المدى البعيد.

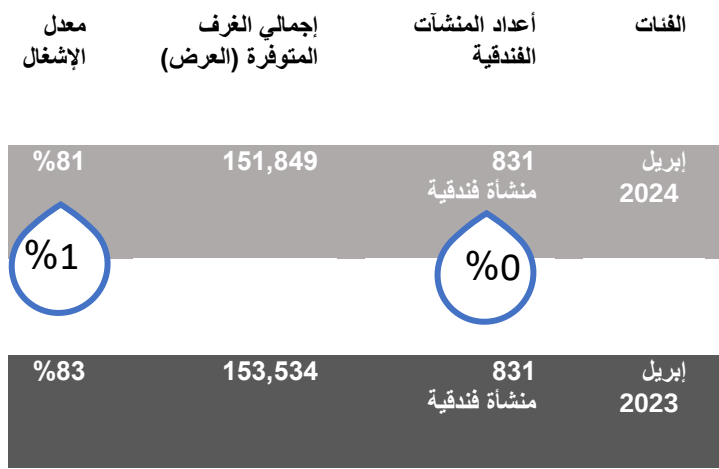
النقل

حققت شركة الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، نمواً كبيراً، حيث سافر عبرها 6.7 مليون مسافر خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، بزيادة قدرها 17.1% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024. ويُعزى هذا النمو إلى توسيع الطاقة الاستيعابية وامتلاك أسطول تشغيلي أكبر. ولغاية شهر إبريل 2025، حلقَت شركة الطيران إلى 99 وجهة بأسطول يتكون من 72 طائرة، مرتفعةً من 89 وجهة و68 طائرة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وشهد مطار دبي الدولي عدداً هائلاً من المسافرين بلغ 23.4 مليون مسافر من خلال محطاته في الربع الأول من عام 2025، محافظاً على مسار نموه القوي، ومؤكداً على مكانته كأحد أكثر المطارات الدولية إشغالاً في العالم. وتسلبت هذه الزيادة الضوء على كل من التوجّه العالمي المتزايد لدبي باعتبارها وجهة، والأهمية الاستراتيجية لدبي باعتبارها مركزاً رئيسياً للسفر. وعلى الرغم من تسجيل أرقام قياسية في الربع الأول من عام 2025، فقد ارتفعت حركة المسافرين بنسبة 1.5% على أساس سنوي. ومن الجدير بالذكر أنه تم تحقيق إنجاز تاريخي في شهر يناير 2025، حيث تعامل المطار مع 8.5 مليون مسافر - وهو أعلى رقم شهري يسجل على الإطلاق في المطار.

ويظل قطاعا الطيران والسياحة بدولة الإمارات دافعين رئيسيين في أجندة التنويع الاقتصادي في الدولة. ويعكس نموها المستمر نجاح الاستراتيجيات التي تستهدف تعزيز التواصل العالمي، وتوسيع قطاع الضيافة، والارتقاء بمكانة الدولة باعتبارها وجهة أساسية لكل من السفر بقصد الترفيه والأعمال.

الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2024 (تراكمي لمدة 3 أشهر)



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

2-3 التضخم

عدل المصرف المركزي توقعاته نحو الانخفاض بشأن التضخم في دولة الإمارات لكل من عامي 2025 و2026 إلى 1.9%	بلغ التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الأول من عام 2025 نسبة 1.4% على أساس سنوي	تواصل السلع غير المتداولة في كونها المصدر الرئيسي للتضخم في دولة الإمارات
--	--	---

الآفاق المستقبلية للتضخم

عدل المصرف المركزي توقعاته للتضخم⁴ نحو الانخفاض لعام 2025 بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ليصبح 1.9%، مدفوعاً باعتدال أسعار الطاقة، والتي يقابلها جزئياً ارتفاع في أسعار السلع غير المتداولة في سلة المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، سيسهم تراجع أسعار السلع الأساسية في غير قطاع الطاقة في احتواء معدل التضخم. وفي عام 2026، من المتوقع أن يظل التضخم دون تغيير عند 1.9%، مما يعكس تعديلاً نحو الانخفاض ب 0.2 نقطة مئوية من التوقعات السابقة.

دوافع التضخم في دولة الإمارات

بلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات 1.4% في الربع الأول من عام 2025، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة التضخم في السلع غير المتداولة. وتحددأً، بلغ معدل التضخم في أبوظبي 0.5%، وبلغ معدل التضخم في دبي 3.1% للربع السنوي الأول من عام 2025.

ويمثل معدل التضخم في الربع الأول من عام 2025 تسارعاً مقارنة بمعدل التضخم الذي بلغ 1.0% في الربع السابق. وباستثناء النقل، والاتصالات، والأقمشة، والأثاث، والسلع المنزلية، ارتفعت الأسعار في قطاعات أخرى على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025. وكان انخفاض أسعار السلع المتداولة بنسبة 0.6% على أساس سنوي، والذي يمثل 31.4% من السلة، العامل الرئيسي المخفض لارتفاع التضخم الكلي. وفي المقابل، ساهم التسارع بنسبة 2.3% في أسعار السلع غير المتداولة في ارتفاع التضخم في الربع الأول من عام 2025.

وواصل التوجّه نحو الانخفاض في أسعار النقل، والتي انخفضت بنسبة 3.3% على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2025. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت أسعار مجموعة الإسكان، والتي تمثل 35.1% في سلة المستهلك، بشكل طفيف، حيث بلغ متوسطها 3.9% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بنسبة 3.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2024، مع ارتفاع تضخم أسعار السكن في أبوظبي بوتيرة أبطأ مقارنة بدبي.

وبالنسبة للأغذية والمشروبات، ثالث أكبر مجموعة في سلة المستهلك، فقد تباطأ التضخم بشكل كبير في الربع الأول من عام 2025 ليلبلغ متوسط 0.4% على أساس سنوي من 1.9% في الربع الرابع من عام 2024، ما يعكس التأثيرات المتأخرة لاعتدال أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الأوزان	
1.4	1.0	1.5	2.3	100.0	جميع البنود
2.3	1.8	2.0	2.4	68.6	السلع غير المتداولة
-0.6	-0.5	0.7	1.9	31.4	السلع المتداولة
3.9	3.5	3.2	3.1	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
-3.3	-7.8	-3.7	3.3	12.7	النقل
0.4	1.9	2.3	1.5	12.0	الأغذية والمشروبات
1.6	2.1	2.2	2.4	7.6	التعليم
-0.6	-1.0	-1.1	-0.5	5.9	المعلومات والاتصالات
-0.2	2.2	2.8	2.9	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
-1.8	-1.7	-0.9	0.0	5.1	الأثاث والأجهزة المنزلية
2.8	3.9	3.3	2.0	4.9	سلع وخدمات متفرقة
0.5	0.7	0.2	0.7	4.6	المطاعم والفنادق
6.7	8.0	6.0	0.6	3.1	الترفيه والثقافة
0.4	0.2	0.2	2.0	2.2	الرعاية الصحية
4.0	4.1	5.8	5.1	1.3	التأمين والخدمات المالية
1.5	-2.0	-2.0	-2.0	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

ملاحظة: السلع المتداولة وغير المتداولة هي تقديرات المصرف المركزي

⁴ جميع أرقام التضخم في هذا القسم هي متوسطات على مدى الفترة.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



3-1 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

سجلت المجاميع النقدية ن¹، ون²، ون³ نمواً في الربع الأول من عام 2025، بنسب 12.4%، و14.3%، و12.1% على التوالي، على أساس سنوي

في الربع الأول من عام 2025 حافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سعر الأساس دون تغيير عند 4.4%

ظل سعر الإقراض بالدرهم لليلة الواحدة دون سعر الأساس، واتسعت الفجوة قليلاً في الربع الأول من عام 2025، مما يعكس ارتفاعاً في الاحتياطات الفائضة على مستوى النظام.

المجاميع النقدية

تواصل النمو القوي في العرض النقدي في الربع الأول لعام 2025، مما يعكس بيئة اقتصادية مواتية. وارتفع العرض النقدي ن¹ بنسبة 12.4% على أساس سنوي، ليبلغ 987 مليار درهم في نهاية شهر مارس 2025⁵. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 15.7% على أساس سنوي في النقد المتداول خارج البنوك (14.9% من العرض النقدي ن¹) بالإضافة إلى زيادة بنسبة 11.8%، على أساس سنوي، في الودائع النقدية (85.1% من العرض النقدي ن¹). كما ارتفع العرض النقدي ن² بنسبة 14.3% على أساس سنوي ليصل إلى 2,439 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 15.6%، على أساس سنوي (59.6% من العرض النقدي ن²)⁶، وسجل العرض النقدي ن³ نمواً بنسبة 12.1% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,895 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 1.6% على أساس سنوي في الودائع الحكومية، بالإضافة إلى النمو في العرض النقدي ن²⁸.

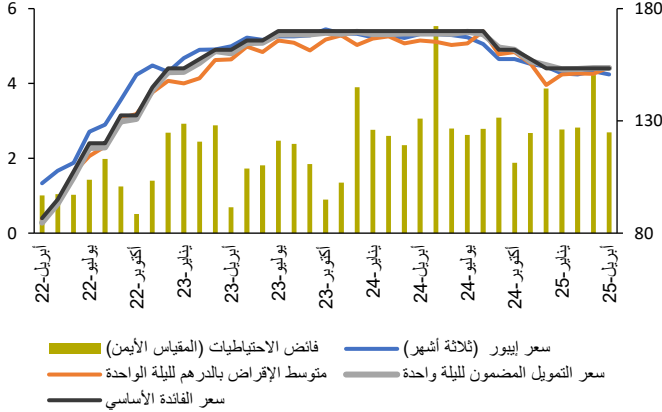
أسعار الفائدة

تماشياً مع إجراءات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أبقى المصرف المركزي على سعر الفائدة الرئيسي الخاص به (سعر الفائدة الأساسي) دون تغيير عند 4.4% في شهر مايو. واستمرت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة دون سعر الفائدة الأساسي. وبلغ متوسط سعر الفائدة على الدرهم لليلة واحدة أقل بنحو 15 نقطة أساس من سعر الفائدة الأساسي، مقارنة بـ 12 نقطة أساس في الربع السابق. ويعكس اتساع الفارق ارتفاع السيولة الفائضة على مستوى النظام إلى حوالي 135 مليار درهم في المتوسط، خلال الربع، مقارنة بـ 131 مليار درهم في الربع الأسبق. إلا أن الفارق تقلص منذ ذلك الحين بفضل إطلاق المصرف المركزي "تسهيلات المراجعة لليلة الواحدة". وتوفر هذه التسهيلات بديلاً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية لـ "تسهيلات الإيداع لليلة واحدة" وذلك لتعويض الاحتياطات الفائضة.

واصلت الميزانية العمومية للمصرف المركزي توسعها، مدفوعةً بصافي تدفقات واردة إيجابية لرأس المال. وقد تم تعويض التأثيرات على الرصيد الإجمالي للبنوك بشكل رئيسي من خلال زيادة إصدارات الأدونات النقدية، وارتفاع النقد المتداول، وزيادة في الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي. وتمثل صافي التأثير في زيادة الرصيد الإجمالي بمقدار 14.3 مليار درهم بنهاية الربع، مما أدى إلى دفعة نقدية إيجابية.

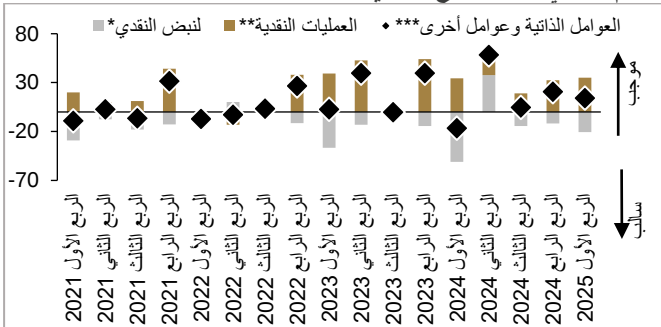
وانخفض منحني عائد الأدونات النقدية بشكل طفيف في الربع الأول من عام 2025، ولكنه عكس اتجاهه في شهر إبريل مع انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل (حتى 12 شهراً) بشكل كبير، بما يتسق مع تحركات عوائد سندات الخزنة الأمريكية. وبلغ الحجم القائم للأدونات النقدية 241 مليار درهم في نهاية شهر مارس، مرتفعاً من 213 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2024.

الرسم البياني 1.3. أسعار الفائدة (%) والاحتياطات الفائضة في دولة الإمارات العربية المتحدة في النظام المصرفي (مليار درهم)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

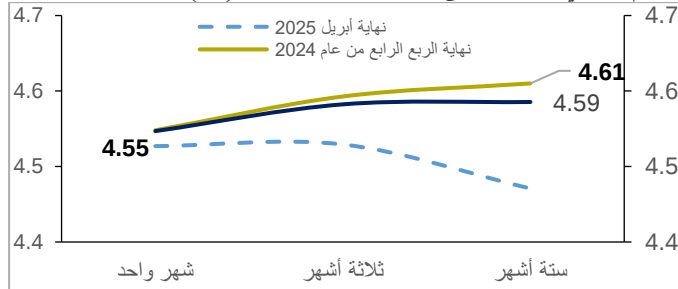
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي



المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: */العمليات النقدية الهيكلية والدقيقة (الأدونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ ** عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى)؛ *** يعكس الدافع النقدي صافي التغيير في الميزان الكلي للقطاع المصرفي، ويساوي مجموع صافي التدفقات الداخلة من العوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأدونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

⁸ يساوي العرض النقدي ن³ العرض النقدي ن² بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

⁵ يتكون العرض النقدي ن¹ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁶ يساوي العرض النقدي ن² العرض النقدي ن¹ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

⁷ تشمل الودائع شبه النقدية ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

2-3 التطورات المصرفية

سجلت جودة الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات مزيداً من التحسّن، بتراجع إضافي في نسب القروض المتعثرة.

أوضاع التمويل المواتية تتلقى دعماً من نمو بأرقام مزدوجة في الودائع بلغ 10.5% على أساس سنوي.

سجل إقراض النظام المصرفي نمواً بنسبة 9.4% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع القروض الممنوحة لقطاعي التجزئة والشركات.

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 10.9% على أساس سنوي، ليلبلغ 4,719 مليار درهم بنهاية الربع الأول من عام 2025. يتألف القطاع المصرفي في دولة الإمارات من 61 بنكاً، تضم 23 بنكاً وطنياً، و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

واصل إقراض النظام المصرفي في دولة الإمارات نموه بنسبة 9.4% على أساس سنوي، في ظل أوضاع اقتصادية محلية مواتية. وقد كان الإقراض الممنوح للأفراد والشركات الخاصة هو الدافع الرئيسي لتوسع الائتمان الكلي الذي سجلته محفظة القروض المحلية، إذ ارتفعاً بنسبة 17.5% و8.2% على أساس سنوي على التوالي.

وأسهم نمو الودائع برقم مزدوج بلغ 10.5%، على أساس سنوي، في دعم أوضاع السيولة والتمويل المواتية في النظام المصرفي لدولة الإمارات. وكان المساهمون الرئيسيون في هذا النمو هما ودايع الأفراد المقيمين والشركات الخاصة، حيث ارتفعاً بنسبة 13.6% و15.9% على أساس سنوي، على التوالي.

مؤشرات السلامة المالية

ظلت كفاية رأس المال أعلى من المتطلبات الرقابية، وإن أظهرت تراجعاً طفيفاً إلى 17.6%. وقد جاء ذلك التراجع الطفيف نتيجة نمو أعلى في الأصول المرجحة بالمخاطر، مقارنة برأس المال المؤهل.

حافظت مؤشرات التمويل والسيولة على قوتها، في ظل استمرار النمو القوي للودائع. وتحسّنت نسبة القروض إلى الودائع بشكل أكبر لتصل إلى 76.3%، مما يعكس الوفرة الائتمانية الكبيرة للقطاع المصرفي.

سجل النظام المصرفي بدولة الإمارات انخفاضاً كبيراً في حجم القروض المتعثرة، بلغت نسبته 16.7% على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، تحسّنت نسبة صافي القروض المتعثرة أكثر لتبلغ 1.8% كما سجلت نسبة القروض المتعثرة مزيداً من التحسن إذ بلغت 4.3%.

الجدول 1.3. الأصول والائتمان (مليار درهم)

الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	
4,719	4,559	4,402	4,310	4,255	إجمالي الأصول
10.9%	12.0%	11.4%	11.3%	13.0%	(التغير على أساس سنوي)
2,240	2,181	2,162	2,101	2,047	الائتمان الإجمالي
9.4%	9.5%	9.1%	8.0%	8.0%	(التغير على أساس سنوي)
1,869	1,843	1,860	1,816	1,777	الائتمان المحلي
5.2%	6.0%	6.9%	5.8%	6.1%	(التغير على أساس سنوي)
371	338	302	285	270	الائتمان الأجنبي
37.3%	33.1%	25.1%	25.0%	21.8%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع (مليار درهم)

الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	
2,936	2,847	2,761	2,693	2,657	ودائع البنوك
10.5%	12.9%	14.1%	13.0%	15.2%	(التغير على أساس سنوي)
2,688	2,603	2,548	2,471	2,436	ودائع المقيمين
10.3%	12.2%	14.2%	13.8%	16.4%	(التغير على أساس سنوي)
249	246	213	222	221	ودائع غير المقيمين
12.5%	21.9%	12.3%	5.1%	3.6%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	
كفاية رأس المال					
17.6%	17.8%	18.6%	18.3%	18.0%	نسبة كفاية رأس المال
16.2%	16.4%	17.2%	17.0%	16.7%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.7%	14.7%	15.5%	15.3%	15.0%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
72.8%	72.2%	72.9%	72.6%	72.4%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
76.3%	76.6%	78.3%	78.0%	77.0%	نسبة القروض إلى الودائع
21.4%	21.3%	21.2%	20.6%	20.3%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
1.8%	2.0%	2.3%	2.3%	2.3%	نسبة صافي القروض المتعثرة
4.3%	4.7%	5.2%	5.4%	5.6%	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

3-3 التطورات المالية

أظهر استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان زخماً قوياً مستمراً في الربع الأول من العام 2025

سجلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي تراجعاً طفيفاً في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بالربع الأول من عام 2024

في الربع الأول من عام 2025، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 22.6% على أساس سنوي، وفي أبوظبي بنسبة 1.9% على أساس سنوي

الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024		
1.9	-1.8	-4.5	-6.1	-3.8	مؤشر أسعار الأسهم*	على أساس سنوي (%)
2959	2931	2860	2754	2865	مليار درهم	القيمة السوقية*
3.2	1.7	0.6	-0.01	10.5	على أساس سنوي (%)	القيمة المتداولة**
83	75	77	60	67	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*
23.9	13.8	9.3	-5.9	-21.5	على أساس سنوي (%)	القيمة السوقية*
22.6	22.4	6.4	11.5	25.4	على أساس سنوي (%)	القيمة المتداولة**
912	821	733	686	723	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*
26.1	22.2	6.3	8.7	22.8	على أساس سنوي (%)	القيمة السوقية*
40	33	24	22	24	مليار درهم	القيمة المتداولة**
64.9	51.4	-21.3	-18.4	27.5	على أساس سنوي (%)	القيمة المتداولة**

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم للفترة
** تشير إلى القيم في نهاية الفترة

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2025	2024				2023	
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
39.2	42.5	39.8	40.9	39.9	44.4	أبوظبي
59.2	62.4	62.0	65.3	65.3	71.4	دبي

المصدر: بلومبيرغ

أسواق الأسهم

ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.9% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025، وأظهرت القيمة السوقية تعافياً حيث سجلت متوسطاً بلغ 2.96 تريليون درهم، مدفوعة بارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، والتي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بحرية. وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 22.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025. كما ارتفعت القيمة السوقية إلى متوسط قدره 912 مليار درهم، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسهم باستمرار خلال هذه الفترة.

علاوات مبادلة مخاطر الائتمان

انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي من 42.5 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024 إلى 39.2 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2025. وتظل مستويات علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض مخاطر اقتصادها، وصلابة وضعها المالي، وما لديها من مصدات كبيرة في ميزانيات صناديق الثروة السيادية التي تملكها. ويظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لدبي، من 62.4 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024 إلى 59.2 نقطة أساس في الربع الأول من عام 2025، محتفظة، مع ذلك، بعلاوات مبادلة مخاطر ائتمان منخفضة.

استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجهات الائتمان

تواصلت أوضاع الائتمان القوية حتى أوائل عام 2025، متسمة بنمو مستدام في الطلب، ورغبة قوية في الإقراض. وبالمقارنة مع أواخر عام 2024، نجد أن نمو الطلب بالنسبة لقروض الشركات والقروض الشخصية أقوى، ويبدو أن المؤسسات المالية على استعداد لتلبية ذلك الطلب. وتشير نتائج الاستبيان إلى أن الظروف الاقتصادية المتينة، ونمو الدخل، ومناخ الاستثمار القوي، لا تزال تدعم نمو الإقراض. وفي الوقت نفسه، عززت أسعار الفائدة الأكثر ملائمة ثقة العملاء في الائتمان. وعلى المدى القريب، تبقى توجهات الائتمان إيجابية، وستساعد في دعم استمرار نمو الائتمان.

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في الربع الأول من عام 2025، مع نسب كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة	سجلت المخصصات الفنية، وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 18.7% وبنسبة 10.5% على التوالي خلال الربع الأول من عام 2025	خلال الربع الأول من عام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 13.8%، و17.4%، و18.3% على التوالي
--	--	---

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

2025*	2024				الربع الأول
	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الأول	
23.9	64.8	50.8	35.7	21.0	1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
9.0	26.6	20.9	13.8	7.9	• الممتلكات والمسؤوليات
12.9	30.7	24.4	18.3	11.3	• التأمين الصحي
2.0	7.5	5.5	3.6	1.8	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
11.0	42.9	29.9	18.9	9.3	2- إجمالي المطالبات المدفوعة
4.5	11.4	9.5	5.7	2.6	• الممتلكات والمسؤوليات
6.0	24.9	16.5	10.7	5.2	• التأمين الصحي
0.5	6.6	3.9	2.5	1.5	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
100.1	95.7	97.2	94.2	84.3	3- المخصصات الفنية
71.6	74.2	83.2	78.7	78.5	4- إجمالي الأصول المستثمرة
142.1	144.4	159.6	154.8	146.4	5- إجمالي الأصول
31.6	32.1	30.1	28.0	28.6	6- إجمالي حقوق الملكية

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

2025*	2024				البند
	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الأول	
	كامل السنة	الربع الأول - الربع الثالث	الربع الأول	الربع الأول	
					1- نسبة إعادة التأمين
50.8	54.3	53.8	53.1	53.0	نسبة الاحتفاظ
					2- نسب كفاية رأس المال
393.2	378.8	389.2	376.0	365.8	الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال
204.1	210.9	198.5	185.8	193.8	الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال
294.7	293.2	288.9	286.7	297.5	الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان
					3- نسب الأرباح
7.3	4.0	7.1	6.0	7.6	صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة
0.8	0.3	0.5	0.7	0.6	العائد على متوسط الأصول

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات تقديرية

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الأول من عام 2025 من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، والمخصصات الفنية، والمطالبات المدفوعة وحقوق الملكية. وأظهر القطاع رسملة قوية، من حيث نسب قوية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 59 شركة، منها 23 شركة تقليدية و10 شركات تكافل وطنية، و25 فرعاً لشركات تأمين أجنبية وفرع واحد لشركة إعادة تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات. وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 504.

مؤشرات الأداء الرئيسية

في الربع الأول من عام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 13.8% على أساس سنوي، ليبلغ 23.9 مليار درهم، ويعزى ذلك في معظمه إلى ارتفاع أقساط التأمين الصحي بنسبة 14.2%، وعلى تأمين الممتلكات والمسؤولية بنسبة 13.9% وزيادة في أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 11.1%، ناجمة بشكل رئيسي عن ارتفاع أقساط التأمين على الحياة للأفراد.

وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع خطط التأمين بنسبة 18.3% على أساس سنوي، ليبلغ 11.0 مليار درهم في الربع الأول من عام 2025، متضمنة مطالبات التأمين الصحي وقدرها 6.0 مليار درهم، ومطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤولية وقدرها 4.5 مليار درهم، ومطالبات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وقدرها 0.5 مليار درهم.

وفي الربع الأول من عام 2025، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁹ بنسبة 18.7% على أساس سنوي، ليبلغ 100.1 مليار درهم. وبلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 71.6 مليار درهم (50.4% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 78.5 مليار درهم (53.6% من إجمالي الأصول) خلال الفترة ذاتها من عام 2024. وبلغت نسبة الاحتفاظ¹⁰ بأقساط التأمين المكتتبة 50.8% (12.1 مليار درهم) في الربع الأول من عام 2025، أي بانخفاض طفيف مقارنة بنسبة 53.0% (11.1 مليار درهم) في العام السابق.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات متمتعاً برسملة جيدة. وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية¹¹ إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 393.2% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 365.8% في الربع الأول من عام 2024. ونتيجة لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات رأس مال الملاءة المالية إلى 204.1% في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بـ 193.8% في الربع الأول من عام 2024، وبلغت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى لصندوق الضمان 294.7% في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بـ 297.5% في الربع الأول من عام 2024.

ومن حيث الربحية، فقد بلغت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة 7.3% في الربع الأول من عام 2025. وبلغ العائد على متوسط الأصول 0.8% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 0.6% في الربع الأول من العام السابق.

¹¹ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

⁹ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

¹⁰ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	--

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504